الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة – نيويورك

PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA TO THE UNITED NATIONS – NEW YORK

كلمة المملكة العربية السعودية

أمام اللجنة السادسة

دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة التاسعة والسبعين

البند (٨٠)

الجرائم ضد الانسانية

يلقيها:

المستشار القانوني/ علي عبدالاله العبدلي

١٠ أكتوبر ٢٠٢٤م

شكراً السيد الرئيس،

بدايةً يود وفد بلادي أن يشكر جهود الوفود التي شاركت في المفاوضات خلال الدورات السابقة حول مشاريع المواد الصادرة من لجنة القانون الدولي بشأن الجرائم ضد الإنسانية، ويود وفد بلادي الإشارة إلى مشروع القرار رقم A/C.6/79/L.4، وخاصةً الفقرة العاملة الرابعة منها والتي تنص بصيغتها الحالية على عقد مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين معني بإبرام صك ملزم قانوناً لمنع الجرائم ضد الإنسانية والمعاقبة عليها خلال ٣ أسابيع في عام ٢٠٢٦م.

السيد الرئيس،

أثبتت النقاشات التي تمت خلال الدورتين الـ ٧٧ والـ ٧٨ بأن مشاريع المواد الصادرة من لجنة القانون الدولي بشأن الجرائم ضد الإنسانية تفتقر إلى التوافق، خاصةً فيما يتعلق بكل من التعريفات، والحصانات، والولاية القضائية العالمية، حيث تضمنت مشاريع المواد توسعاً حول مفهوم ونطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية، ويظهر ذلك بشكل جلي في مشاريع المواد (السابعة، والتاسعة، والعاشرة)، إضافةً إلى أن مشاريع المواد -خاصةً مشروع المادة

السادسة- تتضمن استحداث قاعدة قانونية جديدة تخالف قواعد القانون الدولي العرفي المستقر عليها بشأن حصانات القادة ومسؤولي الدول. وعليه، يرى وفد بلادي بأن الضرورة تقتضي التأني في بحث المسائل المتعلقة بمشاريع المواد، وأهمية التواصل إلى توافق بين الدول.

وفي هذا الشأن، يقترح وفد بلادي إعادة مشاريع المواد إلى لجنة القانون الدولي لتعديلها بناءً على مدخلات الدول الأعضاء في الدورتين ال ٧٧ وال ٧٨ أو الاستمرار في مناقشتها في اللجنة السادسة للوصول إلى توافق حيال كافة مشاريع المواد. ونشدد على أهمية اخذ ملاحظات ومرئيات الدول الأعضاء كافة بعين الاعتبار وعكسها في مشاريع المواد والمستندات ذات العلاقة لتشمل جميع مدخلات الدول الأعضاء دون أي تمييز.

السيد الرئيس،

يود وفد بلادي التنبيه إلى أنه في حال تسرعت الدول الأعضاء في إبرام صك ملزم قانوناً خلال ٣ أسابيع في العام ٢٠٢٦م بناءً على مشاريع المواد الصادرة من لجنة القانون الدولي بصيغتها الحالية والتي تفتقر إلى التوافق الدولي، فمن المحتمل أننا سنعود إلى هذه

القاعة بعد عدة أعوام لنذكر مرةً أخرى بأنه لا زالت هناك فجوة في القانون الدولي فيما يخص الجرائم ضد الإنسانية، لافتقار هذا الصك إلى التوافق الدولي.

ويؤكد وفد بلادي على أن ابرام صك دولي في هذا الخصوص لا زال سابقاً لأوانه، ولا بُدَّ من بذل المزيد من الوقت والجهد لدراسة وتعديل مشاريع المواد ذات الصلة بتأني وبدون تسرع.

ختاماً السيد الرئيس، يؤكّد وفد بلادي على التزامه بالتفاعل البنّاء مع بقية الوفود للوصول الى توافق حيال هذا البند.

شكراً